

## تقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي في اجتماعها الاستثنائي الثاني

١- استجابة للمقرر الإجرائي م ١٣١(١٠) الصادر عن المجلس التنفيذي عُقد اجتماع استثنائي للجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي وكان باب المشاركة فيه مفتوحاً لجميع الدول الأعضاء، وذلك في ٦ و ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢. وحضرت الاجتماع ٩٨ دولة من الدول الأعضاء ومنظمة واحدة من منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي، وترأس الاجتماع الدكتور جمال ثابت ناشر (اليمن).

٢- وقد عُقد الاجتماع الاستثنائي للجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي في سياق برنامج إصلاح المنظمة، مع الإقرار بأن مسألة مستقبل تمويل المنظمة تشكل عنصراً محورياً في عملية إصلاح المنظمة.

٣- وناقشت اللجنة بندين من جدول الأعمال، ألا وهما: (١) خيارات تحسين الشفافية وإمكانية التنبؤ والمرونة فيما يتعلق بتمويل المنظمة؛ (٢) استعراض المسائل المطروحة في مناقشات اللجان الإقليمية بشأن مسودة برنامج العمل العام الثاني عشر والميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٤-٢٠١٥. وفيما يتعلق بالبند الأول من جدول الأعمال عقدت الدول الأعضاء مناقشة مستفيضة بدأت بالإدلاء ببيانات عامة أعقبتها مداوالات بخصوص كل اقتراح من الاقتراحات الخمسة الخاصة بتحسين تمويل المنظمة، كما هو مبين في الوثيقة EBPBAC/EXO2/2.

الاقتراح الأول: اعتماد جمعية الصحة للميزانية البرمجية بأكملها لضمان المواءمة بين الموارد المتاحة وبين الأولويات والمخرجات المتوقعة المتفق عليها.

الاقتراح الثاني: تحري آليات تيسير استلام الاشتراكات المقدرة التكميلية في الأمد القصير وزيادة الاشتراكات المقدرة في الأمد الطويل.

الاقتراح الثالث: إرساء الحوار الخاص بالتمويل والعمل على تحقيق التمويل المتعدد السنوات بما يتماشى مع برنامج العمل العام.

الاقتراح الرابع: تعزيز تنسيق تعبئة الموارد، وإدارتها، والضوابط المالية الداخلية وإعداد التقارير.

الاقتراح الخامس: تحري سبل توسيع قاعدة الجهات المانحة للمنظمة.

## البند ٢ من جدول الأعمال خيارات تحسين الشفافية وإمكانية التنبؤ والمرونة فيما يتعلق بتمويل المنظمة (الوثيقة EBPBAC/EXO2/2)

### الاقتراح الأول:

٤- أكدت الدول الأعضاء على أهمية اعتماد الميزانية البرمجية بأكملها، مشددة في ذلك على الفائدة التي تتأتى من اعتماد الميزانية البرمجية فيما يتعلق بتعزيز إشراف الدول الأعضاء، وطلبت توضيحاً بخصوص الآثار القانونية المترتبة بالنسبة إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بتمويل الميزانية. وأوضحت المديرية العامة أن الالتزام القانوني على الدول الأعضاء سيظل مقتصرًا على الاشتراكات المقدرة بموجب المادة ٥٦ من دستور المنظمة. وطلبت الدول الأعضاء أيضاً المزيد من المعلومات عن التغييرات المحتملة للقرار الخاص بالميزانية وللنظام المالي واللائحة المالية للمنظمة، وهي التغييرات التي قد يلزم أن تصحب اعتماد الميزانية البرمجية. وأجابت المديرية العامة بأن هذه المعلومات يمكن تقديمها إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة وإلى المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

٥- وأشارت الدول الأعضاء إلى أنه بالإضافة إلى وضع ميزانية برمجية محسوبة التكاليف وواقعية ينبغي تقديم المعلومات المالية عن الدخل المتاح وثورات التمويل إلى الجمعية في وقت اعتماد الميزانية البرمجية. وشددت الدول الأعضاء أيضاً على ضرورة مواصلة رصد تنفيذ الميزانية البرمجية من خلال الاجتماعات العادية للأجهزة الرئاسية للمنظمة.

### الاقتراح الثاني:

٦- وعلى مدار المناقشات الخاصة بالاقتراح الثاني سلطت الدول الأعضاء الضوء على أن النص المستخدم في بيان العنصرين المميزين اللذين يتألف منهما هذا الاقتراح كان غير واضحاً، وأقرت الأمانة بذلك. ومن ثم فقد بحثت الدول الأعضاء العنصرين اللذين يتألف منهما الاقتراح الثاني، ألا وهما: (١) تكملة الاشتراكات المقدرة على أساس طوعي في الأمد القصير، (٢) زيادة في الاشتراكات المقدرة في الأمد الطويل. وفيما يتعلق بالعنصر الأول أيدت الدول الأعضاء فكرة تحري سبل تيسير استلام تكملة للاشتراكات المقدرة، على أساس طوعي، من الدول الأعضاء التي ترغب في دفعها. وفيما يتعلق بالعنصر الثاني فإنه على الرغم من أن الدول الأعضاء أعربت عن آراء مختلفة بخصوص زيادة الاشتراكات المقدرة فقد ساد اتفاق بين الدول الأعضاء على أن الزيادة المحتملة في الاشتراكات المقدرة في الأمد الطويل أمر يمكن بحثه.

### الاقتراح الثالث:

٧- رحبت الدول الأعضاء بالحوار الخاص بالتمويل وأكدت على أهمية الشفافية في التمويل، وهو أمر سيتحقق بواسطة العملية المقترحة، وكذلك التدابير الأخرى الجاري اتخاذها في إطار إصلاح المنظمة. وأشارت الدول الأعضاء إلى أن تيسير الحوار الخاص بالتمويل يستلزم ميزانية محسوبة التكاليف وكذلك معلومات مناسبة عن الدخل المتاح والإنفاق. وأشارت الدول الأعضاء أيضاً إلى أهمية تلقي المزيد من التوضيحات بشأن التوقيت واللوجستيات والمشاركة في الحوار الخاص بالتمويل. وأكدت الدول الأعضاء على أهمية إشراك الأجهزة الرئاسية في استعراض الموارد المتاحة، ومناقشة إعادة التخصيص وإعادة البرمجة، عند الضرورة. وفي هذا الصدد اقترحت بعض الدول الأعضاء إمكانية أن تضطلع أول جمعية صحة تُعقد في الثنائية بدور هام في اعتماد حصيلة الحوار الخاص بالتمويل.

٨- وطرحت الدول الأعضاء كذلك أسئلة حول كيفية تخصيص حساب المساهمات الطوعية الأساسية والاشتراكات المقدرة أثناء الحوار الخاص بالشؤون المالية، وحول تحديد الحوافز التي يتعين استخدامها لتشجيع المرونة في التمويل. وأثنت المديرية العامة على ثقة الدول الأعضاء في المنظمة والتي تتبين من إسهام الدول الأعضاء بتمويل غير مخصص في حساب المساهمات الطوعية الأساسية. وأوضحت أنه يتعين استخدام الاشتراكات المقدرة وحساب المساهمات الطوعية الأساسية استخداماً استراتيجياً في التمويل، وذلك على سبيل المثال فيما يخص الوظائف والأنشطة الخاصة بمهام حاسمة.

#### الاقتراح الرابع:

٩- أيدت الدول الأعضاء هذا الاقتراح وأحاطت علماً بأن الإجراءات التي تواصل الأمانة تنفيذها من أجل تحسين تنسيق تعبئة الموارد وإدارتها والضوابط المالية وتقديم التقارير هي إجراءات ضرورية لتحسين التمويل. وشددت الدول الأعضاء على أن تنسيق تعبئة الموارد وإدارتها من الأمور الحاسمة بالنسبة إلى المجموعة الشاملة من تدابير تحسين التمويل، وكذلك من أجل الإصلاح العام للمنظمة. وأكدت الدول الأعضاء أيضاً على أهمية النقيض كعنصر رئيسي يساهم في تحسين تمويل المنظمة.

١٠- ورحبت الدول الأعضاء بالنهج الرامي إلى تقديم التقارير عن الموارد في الوقت الحقيقي عبر شبكة الإنترنت على نحو ما وضحت الأمانة، وأبدت الدول حرصها على رؤية إصدار المنظمة لهذه البوابة الإلكترونية في أقرب وقت ممكن. كما أيدت الدول الأعضاء المبادرات الإضافية التي يتعين الاضطلاع بها فيما يتعلق بالضوابط المالية، ولاسيما إنشاء الوحدة المعنية بإدارة المخاطر والامتثال.

١١- وطلبت الدول الأعضاء مزيداً من التوضيح فيما يخص مسألة تنسيق تعبئة الموارد، وخصوصاً في ضوء صلتها بالمستويات الثلاثة للمنظمة. وأوضح المدير العام أن تعبئة الموارد سيتواصل الاضطلاع بها على جميع المستويات الثلاثة للمنظمة، ولكن سيمضي قدماً في الاضطلاع بها الآن بطريقة منسقة في إطار الميزانية البرمجية المعتمدة، بالتزامن مع وضع اقتراحات منسقة تشارك فيها مستويات المنظمة كافة.

#### الاقتراح الخامس:

١٢- رحبت الدول الأعضاء بهذا الاقتراح، ولكنها نبهت إلى أنه ينبغي ألا يخل بأي شكل كان بنزاهة المنظمة واستقلاليتها ولا بسلطة الدول الأعضاء في تصريف شؤون المنظمة وصنع القرار. وفي حين شجعت الدول الأعضاء المديرية العامة على مواصلة تحري سبل توسيع قاعدة الجهات المانحة للمنظمة من أجل الحد من المخاطر المالية على المنظمة، مع التركيز الخاص على مساهمات الدول الأعضاء، وأشارت الدول الأعضاء أيضاً إلى أن حافظة الميزانية ينبغي أن تظل مستقرة.

١٣- وفيما يخص الجهات الفاعلة من غير الدول شددت الدول الأعضاء على أن المشاركة مع هذه الكيانات يلزم أن تتم بحذر، ويجب أن تُبنى على أساس من الشفافية. وفيما يتعلق على وجه الخصوص بالكيانات التجارية الخاصة، أشير إلى أن المجلس التنفيذي سيناقش في أيار/ مايو ٢٠١٣ سياسة بشأن المشاركة مع الكيانات التجارية الخاصة، بناءً على طلب جمعية الصحة العالمية الخامسة والستين<sup>١</sup>. وأكدت الدول الأعضاء على أن المشاركة مع الكيانات التجارية الخاصة من أجل توسيع قاعدة الجهات المانحة للمنظمة ينبغي عندئذ أن تسترشد بتلك السياسة.

## المقررات الإجرائية للجنة البرنامج والميزانية والإدارة

بعد أن نظرت لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في الاقتراحات المقدمة بشأن تحسين تمويل المنظمة،<sup>١</sup>

قررت ما يلي:

(١) أن توصي بأن يقترح المجلس التنفيذي على جمعية الصحة أن تعتمد الميزانية البرمجية بأكملها؛

(٢) أن تطلب من المدير العام أن يزود لجنة البرنامج والميزانية والإدارة والمجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بمزيد من المعلومات عن مشروع قرار يبين اعتماد الميزانية البرمجية بأكملها، وبالمعلومات عن التغييرات المدخلة على النظام المالي واللائحة المالية للمنظمة فيما يتعلق بالاقتراح الأول؛

(٣) أن تطلب من المدير العام أن يمضي قدماً في تحري استلام مبالغ تكميلية للاشتراكات المقدرة من الدول الأعضاء على أساس طوعي وأن يتحرى الخيارات الخاصة بالحوافز الممكنة لاستلام الأموال غير المخصصة وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في أيار/مايو ٢٠١٣؛

(٤) أن توصي بأن يقترح المجلس التنفيذي على جمعية الصحة أن تقيم حواراً خاصاً بالتمويل من أجل تمويل الميزانية البرمجية، طبقاً للجدول الزمني الموضوع في الوثيقة EBPBAC/EXO2/2، كما طلبت من المدير العام أن يقدم المزيد من المعلومات عن اللوجستيات والمشاركة فيما يتعلق بالحوار الخاص بالتمويل إلى دورة المجلس التنفيذي الثانية والثلاثين بعد المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؛

(٥) أن ترحب بالإجراءات التي اتخذها المدير العام بشأن تعزيز تنسيق تعبئة الموارد وإدارتها والضوابط المالية الداخلية وإعداد التقارير، وأن تطلب من المدير العام تقديم تقارير دورية عن التقدم المحرز في هذا المضمار إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة؛

(٦) أن توصي بأن يقترح المجلس التنفيذي على جمعية الصحة أن تتحرى السبل الكفيلة بتوسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة للمنظمة، مع إيلاء اهتمام خاص للدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمؤسسات الخيرية، ومثلما أُشير إليه فإن مسألة المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، وخصوصاً الكيانات التجارية الخاصة سيجري بحثها في سياق سياسة منقحة ستُعرض للنقاش والمداولة على المجلس التنفيذي في أيار/مايو ٢٠١٣.

**البند ٣ من جدول الأعمال استعراض القضايا المطروحة في مناقشات اللجان الإقليمية بشأن مسودة برنامج العمل العام الثاني عشر والميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٤-٢٠١٥**

١٤- رحبت الدول الأعضاء بالعرض الذي قدمته الأمانة عن المسائل المطروحة في اللجان الإقليمية بشأن مسودة برنامج العمل العام الثاني عشر والميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٤-٢٠١٥. وأشارت الدول الأعضاء إلى أن العمل الجاري بخصوص تعزيز سلسلة النتائج، وبشأن تحديد الأولويات وإعداد الميزانية ودمج مدخلات

١ الوثيقة EBPBAC/EXO2/2.

المستوى القطري (التخطيط من القاعدة إلى القمة)، وبشأن تقييم الأداء، سيشكل خطوة هامة نحو ضمان أن تكون الميزانية البرمجية محور أداة المسائل من أجل توجيه عمل المنظمة. وشجعت الدول الأعضاء الأمانة على مواصلة العمل بشأن معالجة هذه العناصر في المسودات المقبلة لهذه الوثائق.

#### البند ٤ من جدول الأعمال اعتماد التقرير واختتام الاجتماع

١٥- اعتمدت اللجنة تقريرها.

#### الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

١٦- المطلوب من المجلس التنفيذي هو أن يحيط علماً بالتقرير وأن ينظر في لجنة البرنامج والميزانية والإدارة الواردة ضمن المقررات الإجرائية تحت الفرع الخاص بالبند ٢ من جدول الأعمال.

= = =